أ. فـاتح دبيـــش

السياسة الاجتماعية في الجزائـــر بيـــن النظريـة المثاليـــة والممارسة الواقعيـــة

أنصب اهتمام الباحثين والمفكرين مع نهاية القرن العشرين على دراسة ظاهرة العولمة، التي هيمنت على انشغالاتهم وتفكيرهم، لأنها شكلت إحدى أهم ألغاز الألفية الثالثة.

ولعل أكبر دليل على ذلك هي كثافة الأدبيات التي نشرت والكتب التي دونت في مختلف أسقاع العالم، من منتريال إلى طوكيو، من نيويورك إلى بغداد، من باريس إلى بيروت، ومن طنجة إلى جاكرتا، في رحلة البحث عن هوية ظاهرة العولمة، لتقصى خلفياتها وسيرورتها التاريخية، مرورا بتحليل آلياتها وأشكالها ومظاهرها، ووصولا إلى محاولة كشف أهدافها الغير معلنة.

ولا يسعنا في هذا الإطار، أن نسرد كل ما كتب حول هذه الظاهرة، لأنه من المستحيل القيام بذلك، ولكن ما يهمنا هو الوقوف عند بعض الدراسات والأطروحات الجادة في العالمين: الغربي والعربي، للمقارنة بين مؤيدي ومعارضي العولمة، بين منظريها وناقديها وأولئك الذين يعتبرونها حتمية تاريخية واقتصادية، أي شرا لا بد منه، والآخرين الذين يرون فيها أنها ظاهرة طبيعية، لا تعد وأن تكون سوى مظهرا مرافقا للثورة التكنولوجية و المعلوماتية، التي أحدثتها وسائل الإعلام و الاتصال

على غرار ما فعلته الثورة الصناعية في نهاية القرن التاسع عشر، وإبداعاتها العلمية واختراعاتها التقنية، كظهور الكهرباء والهاتف ووسائل الطيران وغيرها، إذن فكل مرحلة تمر بها الرأسمالية إلا وجندت لها وسائل للترويج الإعلامي وما يتبعها من أطروحات ودراسات من طرف الباحثين والأكاديميين وما ينبغي الإشارة إليه في هذا الصدد، كون هذه الدراسات والأطروحات اهتمت بالبعد الثقافي للعولمة.

لكن، هذا لا يمنع من عرض أهم الإنتاجات الفكرية في الفضائين : الغربي والعربي، كمحاولة للإحاطة بأهم هذه الدراسات للخروج بحوصلة عامة حول إستراتيجية طرح ومعالجة هذه الظاهرة، ووضع سيناريوهات مختلفة للتعامل معها.

وهذا ما سنحاول كشفه من خلال عرضنا لما إستطعنا جمعه من بحوث وأطروحات حول هذا الموضوع.

لذا، كنا على وعي بعرضها على شكل أطروحات و مقاربات ، لأنها في الحقيقة تلزم أصحابها فقط، و ليس بالضرورة أننا نتبناها ، لأنها تحمل أهداف أصحابها و مرجعياتهم المختلفة إن لم نقل المتناقضة، وما يهمنا في عرضها هو إعطاء صورة عن نماذج طرح المفكرين الغربيين و العرب حول ظاهرة العولمة ، بإعتبارها جديدة على المجتمع الدولي أو الكسموبوليتاني.

الدراسات و الأطروحات الغربيـة :

إن ما هو مطروح اليوم من أدبيات مهمة جدا ، لا يمكن تجاهلها أو التغاضي عن مضامينها أو الإستخفاف بنتائجها وإستنتاجاتها. ولم تزل الكتابات والنشريات والمطبوعات تتكاثر بكثافة و تسارع مذهل ، تعجز حتى النخب والمجموعات من متابعتها، نظرا لإتساع حجم المعلومات و إزدياد أعداد المشاركين من المحاضرين الأكاديميين، والمراقبين والساسة والإعلاميين مع كثرة إنتشار المراكز العلمية والمعاهد الإستراتيجية وغزارة وثائقها ومطبوعاتها، مع تدفق المعلومات والبيانات عبر شبكة الأنترنيت، وكلها منتجات إنجبتها القوى الفاعلة من عالم الشمال في السنوات الأخيرة من القرن العشرين .

ثمة توجهات لذاك الذي أطلقوا عليه "نبي العولمة " في طوكيو ، و أسمه " كينجي أوهماي" الذي ألف كتابه الموسوم بـ : ثالوث القوة 1985 ، و أرسى فيه قواعد التجارة العولمية الكبرى و حدد مناطقها الجغرافية القارية الرئيسية في العالم، وهي: أوروبا وشمال أمريكا واليابان، مجازفا بالقول أن على الشركات أن تسير عكس هذا التيار.

ثم عاد عام 1990 مؤكدا على نظريته نفسها في كتابه الشهير : عالم بلا حدود متوصلا إلى نهاية الجغرافيا الرسمية التقليدية، نظرا لإحتواء العولمة عالما بلا حدود تنعدم فيه الحواجز الإقتصادية والسياسية والإثنية والمعرفية والقومية والعقائدية...إلخ، و عليه، فقد ولدت فكرة عالم جديد غير مألوف أبدا على ثالثوث القوة في عالم بلا حدود ، فلقد إنطلقت ثورة معرفية جديدة لكي تنقل التفكير لبشري إلى عولمة كونية

تخترق كل الحدود. لقد تدفقت أفكار " بيل جيتس"[1] عن المستقبليات من خلال ثورة المعلومات التي خدمتها صناعة شبكة نسيجية سريعة جدا، ساعدت الأقمار الصناعية في تطويرها، والمكتشفات العلمية وإندفاع البريد الإلكتروني والعمليات المصرفية والمفاتيح الشخصية والشيكات السياحية، وثورة رسائل الفاكسات والأقراص الممغنطة المكتنزة العجيبة، وأنظمة الإتصالات والمواد الجديدة والتخزين الإلكتروني و المعلوماتية المكثفة وغيرها كثير... وصولا إلى الأنترنيت، كالتي تضمنها كتاب "بيل جيتس" وأخرين والموسوم " الطريق إلى المستقبل"، الذي يسمي كل هذه التطورات بمفهوم "الإتساعات التقانية ضمن مجالات لعولمة الجديدة"، وهي الإتساعات التي ستنبثق عنها ثورات و مكتشفات أخرى هي في طريقها للوجود في المستقبل ، علما بأن " ألفين توفلر "هو أول من إستخدم مصطلح " الإتساعات التقافية " و حلل مفاهيمه العولمية المعاصرة و المستقبلية .

إن السياسات الرأسمالية الإقتصادية هي أبرز ما يشغل رواد العولمة الكونية وصناع المستقبل، بإعتبارها سمة العصر القادم والقرن الحادي والعشرين، موظفين كل التقانات المتطورة في سبيلها بعد زوال السياسات التي فرضتها الحرب الباردة بين المعسكرين الإمبريالي و الإشتراكي إبان القرن العشرين... وزوال السياسات الكولونيالية الإستعمارية التي عاشها القرن التاسع عشر.

فلقد تغير العالم كله اليوم عما كان عليه في القرن الماضي ، فمثلا يؤكد " روي كالن " على قضية تشغل بال الأكثرية اليوم و المتمثلة بـ " عالم يفيض بسكانه "، ففي كتابه الذي يحمل هذا العنوان، يعرض"روي كالن " لأسباب المشكلة و يسجل بعض الحلول الجذرية لها ، مسميا الحالة بالغزو البشري ، و مستحدثا بدائل إقتصادية لذلك ، كشكل من أشكال السيطرة عليه ، و هي بدائل بعيدة عن آليات الإستعمار المباشر، و لكن تسيرها شركات عابرة للقوميات في قاراتها ، و مخترقة للدول و سيادتها و إقتصاديتها ، ومخترقة للمجتمعات و ثقافاتها من خلال الإتساعات الثقافية و الوسائل الفضائية والإلكترونية والكونية في العولمة الإقتصادية و الإعلامية و الثقافية بشكل أساسي و زاحف لا يمكن إيقافه مهما بلغت درجات المنعة و التصلب.

هكذا تبلورت سياسة الإندماجات الإقتصادية التي أوضحها مثلا " جيمس بوتكنز " و " جين ما تثويز " في كتابها الموسوم : " نيل الإندماجات " ، إذ قسما أياها إلى ثلاثة أنواع من الإندماجات : إندماجات صغرى صغيرة ، و إندماجات كبيرة ، و إندماجات كبرى كبيرة ، تلك الإندماجات التي تتم الآن ضمن آليات التنافس الإقتصادي في ظل العولمة ، و منها : إندماج الشراكة و هو نوع من الإندماج التداخلي و التكاملي بين اللشركات و أيضا : الإندماج المرحلي أو المؤقت ، و كذلك : إندماج الإمتياز أو شراء الجهد ، و الإندماج القسري لذي يتم عن

[1])- Gates Bill ; nathan My hrvold and peter Rinearson The Road Ahead (London , New York , The Penguin Granp 1995).

طريق الإبتلاعات أو الإنضمام أو السحق ، أو شراء حقوق الأسماء التجارية و غيرها ، و هي التي اوضعها " ديفد روثكويف " في كتابه : " في مديح الإمبريالية الثقافية " والذي يضفي نوعا آخرا من الإندماجات سماه بـ " الإندماج الإستراتيجي " الذي تتداخل فيه جميع المنجزات و المكتسبات و الإمتيازات و الخبرات الجديدة في ظل التنافسات الكبرى التي خلقتها العولمة الجديدة أبان السنوات الأخيرة من القرن العشرين ([1]).

هكذا يدور الصراع الإقتصادي العالمي اليوم حول ثلاثة محاور أساسية، و هي : الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و الإتحاد الأوروبي، و ثمة قوى ناهضة و جديدة أخرى تسعى بكل جاذبية و سرعة و شفافية من التحولات للدخول في إطار التنافسات العولمية و التي تشكلها كل من الصين و دول جنوب شرق آسيا ، التي تسعى جميعها لإيجاد دائرة لها في ظل العولمة ، من خلال قواها الإقتصادية لا العسكرية، على حد ما يحلله " ستانفيلد تيرز " في مقالته القوية : " المخابرات في ظل نظام عالمي جديد "، في حين يؤكد " بنيامين باربر "[2] بأن الأسواق الوطنية و المحلية هي الآن عرضة للإختراقات التي تحدثها الأسواق الكبرى المتميزة بطابعها الإنتقالي ، محللا ذلك مع المزيد من المقارنات و الإحصائيات و الأرقام و الخروج بإستنتاجات معقدة في دراسته الموسومة :"**عندما تأكل العولمة الدولة الوطنية من فوق** " .

إن هذا كله سيؤثر بطبيعة الحال تأثيرا قويا و بالغا على ثقافة المجتمعات في العالم قاطبة ، **فالعولمة تنقسم** اليوم بين **تيارين** إثنين ضمن سياقها : **الأول** معها يعزز خطواتها المباركة السريعة ، **والثاني** ضدها ينال من وسائلها الشريرة الخطيرة ، ذلك أن ديفيد روثكويف يصفها بأنها :" تشجع التكامل و تزيل ليس فقط الحواجز الثقافية ، و إنما تمحي أيضا العديد من الأبعاد للجغرافيا ، حيث لا مكان منعزل و لا وطن مستقل ، و لا ثقافة محصنة ".

في حين يخالفهم "**صمويل هنتنغتون** " الذي إشتهر بكتابه " **صدام الحضارات** "[3] برأيه القائل :"أنه إذا اصرت المجتمعات الأخرى على الحفاظ على هويتها و ثقافتها ، و أن على المجتمعات غير الغربية – حسب رأيه – إذا أرادت أن تتحدث لغة العصر ، فعليها أن تتخلى عن ثقافتها الخاصة و تتبنى عناصر الثقافة الغربية الجوهرية "[*]، دون أن يفهم هتننغتون بأن الثقافات الحية في العالم كله يمكنها أن تتغير و تتحول و تتلون و تتطور و تتمازج و تتوالد ، و لكنها لا تموت أبدا أما

---

[1]) سيار الجميل ؛ العولمة و المستقبل ، إستراتيجية تفكير العرب و المسلمون في القرن الحادي و العشرون الأهلية للنشر و التوزيع ، عمان الأردن الطبعة الأولى 2000 ، ص 61- 103 .

[2] Samuel Hnitingtan , The clash of civilazation and the remaking of world order New yourk Siman and schuster 1996,P 22, 49.

[3])- صمويل هينتجتون : صدام الحضارات و إعادة تشكيل النظام العالمي

[*])-Benjamin Barber ; Jihad as M.C Waeld New Yourk Times baks 1995..

"هانس بترمارتن " و هار الدجومان "[1]فقد صورا المستقبل في كتابهما " **فخ العولمة** " أسودا قاتما وأكثر توحشا من الماضي الرأسمالي إذ ستعمل العولمة على تكريس حالات الإنسحاق في القرن الحادي و العشرين لأكثر من 80 % من سكان الأرض ، في حين يستمتع 20 % فقط منهم بالعمل و الرفاهية ، وذلك بسبب **دكتاورية السوق** و تفصل العالم إلى قسمين متباينين أشد التباين ، قسم مترف و غنى و متطور ، و قسم مليء بالبؤس و الفاقة و المعاناة و القذارة ، و هذا القسم ما هو إلا مجموعة جزر منفصلة عن بعضها تعيش في داخل إنفاق مسدودة تغرقها المديونية الخارجية الثقيلة و الأزمات الإقتصادية ، و قد ذهبت بهجة عقدي الخمسينات و الستينات التي تمتعت بها في القرن العشرين.

كما إنتقد المؤلفان الحجة التي يروجها بعض **منظري العولمة** و التي تقول: إن هذه العولمة ذات الإتجاه الليبرالي المغرق في التطرف هي من قبيل الحتميات الإقتصادية و التكنولوجية الشبيهة بالأحداث الطبيعية التي لا يمكن الوقوف في وجهها.

و يعتقدان على العكس من ذلك ، بأن هذه **العولمة** ما هي إلا نتيجة خلقتها **سياسات معينة ، بوعي** و إرادة **الحكومات** و البرلمانات التي وقعت على قوانين لتطبيق السياسات الليبرالية الجديدة و ألغت الحواجز أمام حركات تنقل رؤوس الأموال ،و سحبت المكاسب التي حققتها الطبقة العاملة ، و الإنتهاء بالتوقيع على إتفاقية منظمة التجارة العالمية (GAAT) ، التي ستتولى توقيع العقوبات على من لاين عن لسياسية حرية التجارة .

ففي هذه الأمور ، لم تكن هناك حتميات لا يمكن تجنبها بل **إرادات سياسية واعية بما** تفعل و عبرت عن مصالح الشركات الدولية **فالرأسمالية النفاثة** تتطلب لمشروع **إصلاح الدولة** ، و الذي لا يمكن إقامته إلا من خلال إدخال **قوانين إجتماعية** جديدة أما "ميشل كلوغ " في دراسته :" **أربع أطروحات حول العولمة** " ، فيري " بأن العولمة تعمل على خلق موحد ، فهي ليست مرادفا لمصطلح لم واحد ، بل هي تتجه أكثر فأكثر إلى خلق نظام متشابك لعوالم متصلة ، ومترابطة فيما بينها بواسطة المستحدثات الكونية الجديدة و المتطورة ... و أن العولمة الثقافية لا تنتج ثقافة عالمية ، و لكنها تخلق بالأخرى كوكب تمتزج فيه الثقافات ، سواء تتعايش أم تتصارع ، ففي كل مكان تقريبا تتنوع المنتجات و تتعدد التقاليد و الأزياء و التشيؤات و الألوان ... و كل شيء".

و هذا خير جواب على أطروحةّ " هنتغتون " بإلزامه العالم كله تبنى الثقافة الغربية الواحدة ، و التي ستتلون و تتغير و تتعدد هي الأخرى ، بفعل الإقتصاديات

---

[1]- بيترمارتين ، هانس وهار الدالدشومان ، فخ العولمة ، الإعتداء على الديمقراطية و الرفاهية ترجمة عن الألمانية : عدنان عباس علي ، مراجعة و تقديم : رمزي زكر سلسلة عالم المعرفة (238) ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، أكتوبر تشرين الأول 1998.

و التكثلات و الهجرات و السياحة و الإعلاميات و إنتشار الثقافات الأخرى في العالم كله ... و هذه من أبرز الميزات العولمية .

و تواجه الدولة الوطنية / القومية و المركزية مأزقا لا تحسد عليه ، و خصوصا في سيادتها الفعلية على أراضيها ، بعد أن إنتهكت سيادتها الإعلامية و لم يتبق لها إلا سيادتها الرسمية ... لقد بات كل من العولمة الكونية و النظام الدولي الجديد يحطم أطواق سيادات الدول و قوانيها و حدودها و أسواقها و جهازها الإعلامي من أجل سيادة إنتشار ثقافة عولمية مخترقة ليس للحدود بل للفضاءات و شركات عايرة ليس للمجالات بل للقارات و عليه ، فسوف يتلاشى الإحساس بالهوية الذي توفره الإقليمية و المحلية و المواطنة الحقيقية و النزعة القومية.

و يمكننا أن نجد تفصيلات ذلك في شروحات و تحليلات و مقارنات للمزيد من السناريوهات عند كل من :" كينجي أوهمان " في كتابه " إنهيار الدولة القومية : صعود الإقتصاديات الإقليمية "[1] و بنيامين باربر في كتابه :" **الكفاح ضد السوق الكونية** " ، و" دانييل و ريزنز " في مثالته الشهيرة " **ياعولمي العالم ..إتحدوا** " ، " وروبرت كابلان " في كتابه :" **نهاية الأرض : رحلة إلى بداية القرن الحادي و العشرين** "[2] " و ألفين توفلر " في كتابه : "**صدمة المستقبل** " و " **بناء حضارة جديدة** " و "**فرانسيس فوكوياما** " في كتابه : **نهاية التاريخ و الرجل** الأخير 3 ، و هارولد نويبرت في كتابه: " النظام العالمي الجديد و مشاكل العالم الثالث " وغيرهم.

وإذا كان " صمويل هنتغتون " في " صدام الحضارات " إتخذ من الثقافة مرتكزا حقيقيا في تأهل سلطة الدولة من الخارج ، فإن " روبرت كابلان" يؤكد عن رؤية مختلفة حيال الأخرين ، عندما صرح بأن تأكل سلطة الدولة و تنخر هياكلها سيأتي من الداخل .. و أن إقتحام الديمقراطية أمرا لابد منه لدى شعوب ما كان يسمى " بالعالم الثالث "، مع رأي توفلر الذي يؤكد فيه على أن المجتمعات القادمة ستتفتت و تغدو صاحبة فجوات متباينة، و مع تفتيت أي مجتمع نفسه بنفسه! فلسوف تتزايد الجماعات ، و تتعدد المشارب و تتنوع الأقليات .. وكلها ستطالب بحقوقها ، و ستحقق السلطات لنفسها و عليه، فليس هناك خيارات إلا التنازل عن المركزيات الإدارية و البيروقراطيات السلطوية، والشموليات السياسية، والسياسات القمعية لصالح التعدديات و التنوعيات و الشفافية و الديمقراطية و الأمن القومي و التكامل الإقليمي و تجارب أو نظم القيدراليات و الكونفدراليات و المناخات الديمقراطية، و الأسواق الحرة، والخصخصات والإندماجات الإقتصادية والجغرافية الإستراتيجية ، والتقانات الحيوية ، مع التطورات المالية و الإعلامية و الثقافات والأنساق البنيوية ...إلخ.

---

[1]) – Kenich ohmane ; The End of the nation state the Rise of Economics , New York 1995.

[2])-Rabert Kaplan ; The End of the Earth : A Journy at the Dawn of the 21st centry New yark , Randan Hause , 1996.

[3])-Francis Fukryama ; The End of history ; The National interest , Summer , 1989 , P 3-18.

فهل ستغدوا مجتمعات العالم جيرانا في عولمة واحدة ؟
و هل سيقترب عالم الشمال بكل ثقله و إمتلاءاته و غطرستة و قوته وسيطرته من عالم الجنوب بكل فراغاته و فجواته و إستحقاقاته ؟
و هل تنعكس موجة العولمة أولئك الذين يتخلون عن ركبها فترميهم في مزبلة التاريخ بعد قرع هذه الأجراس ؟.

<u>الدراسات و الأطروحات العربيـة:</u>

من الصعب عرض الأطروحات العربية حول ظاهرة العولمة لأن ذلك ينطوي على إنزلاقات معرفية عميقة ، نظرا لعدم حيادته القيم الثقافية التي يتخذها كل مفكر كإطارا مرجعيا لمقارباته النظرية ، و رؤيوية نظرته للعالم و تغيراته ، هذا من ناحية ، و من ناحية أخرى ، كون أن هناك أزمة أركيولوجية في بنية الفكر العربي في حد ذاته ، لأنه أصبح رهين لما يستحدث من أطروحات نظرية في الغرب ،فيعمل على إعادة إنتاجها بصياغات يغلب عليها الطابع الإنشائي و السردي ، بهدف القيام بإسقاطات على واقع المجتمعات العربية ، دون أخذ بعين الإعتبار للخصوصية الثقافية التي أنتجت هذه المقاربات في العالم الغربي ، و ما تقتضيه عملية نسخها و طبعها بمتناقضات فكروية تتناقض و خصوصية المرجعية العربية و منجزاتها الحضارية .

لكن ، نترك إشكالية أزمة الفكر العربي للنخبة العلمية التي تشكل فسيفساء ثقافية مبعثرة لواقع عربي غير منتظم . و ما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق ، أن هناك أطروحات و دراسات قام بها أكاديميون عرب مشهود لهم بالجدية و الحداثية حتى لدى الدوائر البحثية الغربية ، لأنهم قاموا بوصف و تحليل و نقد صارم لظاهرة العولمة بكل أبعادها و تجلياتها ، و في نفس الوقت عملوا على نقد الواقع العربي مؤسساتيا و مجتمعيا .

لذا سوف نركز في هذا المجال على عرض أهم الإسهامات الفكرية لصفوة و أعلام الفكر العربي في وقتنا الراهن ، لكي نخرج بحوصلة توليفية للعديد من الأطروحات و مرجعياتها ، لمحاولة فهم إنعكاسات ظاهرة العولمة على الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمعات العربية. هناك أفكار طرحها الأستاذ **<u>محمد عابد الجابري</u>** [1] في مقالة حول : " العولمة و الهوية الثقافية : عشرة أطروحات " و لخصها فيما يلي :

1. لسيت هناك ثقافة عالمية واحدة بل ثقافات.
2. الهوية الثقافية مستويات ثلاثة ، فردية ، جمعوية ، و طنية قومية ، و العلاقة أساسا بين هذه المستويات تتحدد أساسا بنوع " الآخر" الذي تواجهه.
3. لا تكتمل الهوية الثقافية إلا إذا كانت مرجعيتها إجماع الوطن و الأمة و الدولة.
4. لسيت العولمة مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل هي أيضا و بالدرجة الأول "

[1]- د. محمد عابد الجابري : العولمة و الهوية الثقافية : عشر أطروحات في كتاب (العرب و العولمة) ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ط1 سنة 1998 ، ص297-308.

5. إيديولوجيا " تعكس إرادة الهيمنة على العالم، فالعولمة التي يجري الحديث عنها الآن هي : نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الإقتصاد، فالعولمة الآن نظام عالمي، أو يراد لها أن تكون كذلك ، يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والإتصال ...إلخ ، كما يشمل أيضا مجال السياسة و الفكر والأيديولوجيا.

و العولمة تعني : تعميم الشيء و توسيع دائرته ليشمل العالم كله ، و هي تعني في المجال السياسي منظورا إليه من زاوية الجغرافيا (الجيوبوليتيك)، العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه ، هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على العالم أجمع .

ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور التلقائي للنظام الرأسمالي ، بل انها تعكس و بالدرجة الأولى دعوة إلى تبني نموذج معين ، و بعبارة أخرى، فالعولمة إلى جانب أنها تعكس مظهرا أساسيا من مظاهر التطور الحضاري الذي يشهده عصرنا ، هي أيضا إيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم كله و أمركته ، و قد حددت وسائل لتحقيق ذلك في الأمور التالية :

- ✓إستعمال السوق العالمية كأداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية و في نظمها و برامجها الخاصة بالحماية الإجتماعية.
- ✓إتخاذ السوق و المنافسة التي تجري فيها مجالا للإصطفاء بالمعنى الدرويني للكلمة، أي وفقا لنظرية داروين في إصطفاء الأنواع و البقاء للأصلح، وهذا يعني أن الدول و الأمم و الشعوب التي لا تقدر على المنافسة سيكون مصيرها بل يجب أن يكون الإنقراض.
- ✓إعطاء كل الأهمية و الأولوية للإعلام لإحداث التغيرات المطلوبة على الصعيدين المحلي و العالمي ، بإعتبار أن الجيوبولتيك أو السياسة منظورا إليها من زاوية الجغرافيا ، و بالتالي الهيمنة العالمية ، أصبحت اليوم مراقبة السلطة اللامادية، سلطة تقانة تكنولوجية الإعلام التي ترسم اليوم الحدود في الفضاء السيبرنيتي، حدود المجال الإقتصادي السياسي التي ترسمها وسائل الإتصال الإلكترونية للتطور.

و هكذا ، فبدلا من الحدود الثقافية ، الوطنية و القومية ، تطرح إيديولوجيا العولمة حدودا أخرى غير مرئية ، ترسمها الشبكات العالمية قصد الهيمنة على الإقتصاد والأذواق و الفكر و السلوك.

5- العولمة شيء و العالمية شيء آخر ، فالعالمية تفتح على العالم و على الثقافات الأخرى و الإحتفاظ بالصراع الإيديولوجي ، أما العولمة ، فهي نفي للآخر وإحلال **للإختراق *الثقافي محل الصراع الإيديولوجي***.

العولمة Globalisation إرادة الهيمنة ، و بالتالي قمع و إقصاء للخصوصي، أما العالمية Universalisme, Universalité ، فهي طموح إلى الإرتقاء والإرتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي .

العولمة إحتواء للعالم ، و العالمية تفتح على كل ما هو عالمي و كوني ، و إغناء للهوية الثقافية ، على عكس العولمة التي هي طموح لإختراق الأخر و سلبه خصوصيته و تمييعها و الإختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة يريد **إلغاء الصراع الإيديولوجي** و الحلول محله ، الصراع الإيديولوجي صراع حول تأويل الحاضر و

تفسير الماضي و التشريع للمستقبل ، أما الإختراق الثقافي فيستهدف الآداة التي يتم بها ذلك التأويل و التفسير و التشريع يستهدف العقل و النفس و وسيلتهما في التعامل مع العالم و هي " الإدراك " لقد حل الآن هذا اللفظ " الإدراك " محل لفظ آخر كان يثير كثيرا الإستعمال بالأمس في عصر **الصراع الإيديولوجي** و ما يزال يستهدف **تشكيل الوعي** و تزييفه أو تصحيحه.

أما الإختراق الثقافي فهو يستهدف أول ما يستهدفه السيطرة على الإدراك، إختطافه و توجيهه ... و بالتالي سلب الوعي و الهيمنة على الهوية الثقافية الفردية و الجماعية في زمن الصراع الإيديولوجي كانت وسيلة تشكيل الوعي هي الإيديولوجيا ، أما في زمن الإختراق الثقافي فوسيلة السيطرة على الإدراك هي الصورة السمعية البصرية التي تسعى إلى تسطيح الوعي ، إلى جعله يرتبط بما يجري على السطح من صور و مشاهد ذات طابع إعلامي إشهاري ، مثير للإدراك مستفز للإنفعال حاجب للعقل.

و بالسيطرة على الإدراك و إنطلاقا منها ، يتم إخضاع النفوس ، يعني تعطيل فاعلية العقل و تكييف المنطق و التشويش على نظام القيم ، و توجيه الخيال و تنميط الذوق و قولبة السلوك .

و الهدف هو تكريس نوع معين من الإستهلاك لنوع معين من المعارف و السلع و البضائع ، معارف إشهارية تشكل في مجموعها ما يمكن أن نطلق عليه **ثقافة الإختراق.**

6.ثقافة الإختراق تقوم على جملة أوهام هدفها التطبيع مع الهيمنة ، و تكريس الإستتباع الحضاري ، و لايعني حلول الإختراق الثقافي محل الصراع الإيديولوجي موت الإيديولوجيا، كما يريد المبشرون بالعولمة أن يوهموا الناس ، كلا إن الإختراق الثقافي بالعكس من ذلك، محمل بإيديولوجيا معينة، هي إيديولوجية الإختراق، و هي تختلف عن الإيديولوجيات المتصارعة، كالرأسمالية و الإشتراكية في كونها لا تقدم مشروعا للمستقبل، لا تقدم نفسها كخصم لبديل آخر تسميه و تقاومه، و إنما تعمل على إختراق الرغبة في البديل و شل نشدان التغيير لدى الأفراد و الجماعات .

إيديولوجيا الإختراق تقوم على نشر و تكريس جملة من الأوهام هي نفسها "مكونات الثقافة الإعلامية الأمريكية"، و قد حصرها باحث أمريكي في الأوهام الخمسة التالية : وهم الشفافية، وهم الخيار الشخصي وهم الحياد ، وهم الطبيعة البشرية التي لا تتغير، و هم الصراع الإجتماعي .

و يمكن تلخيص ذلك بتعبير، إنها تكريس للإيديولوجيا الفردية المستسلمة، وهي إيديولوجيا تضرب في الصميم الهوية الثقافية بمستوياتها الثلاثة :

الفردية ، الجمعوية، الوطنية و القومية .

7- نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى ، و يدفع إلى التفتيت و التشتيت ، ليربط الناس بعالم اللاوطن و اللأمة و اللادولة، لأنه نظام يريد رفع الحواجز و الحدود أمام الشبكات و المؤسسات و الشركات المتعددة الجنسيات و بالتالي يصبح دور الدولة الوطنية يقتصر على القيام بدور دركي

لشبكات الهيمنة العالمة.

8- العولمة و تكريس الثنائية و الإنشطار في الهوية الثقافية العربية، في هذا الإطار يجب أن نضع خصوصية العلاقة بين العولمة و الهوية الثقافية، عندما يتعلق الأمر بالوطن العربي، فالاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة لا يقف عند حدود تكريس الإستتباع الحضاري بوجه عام ، بل إنه سلاح خطير يكرس الثنائية و الإشطارفي الهوية الوطنية القومية، ليس الآن فقط بل و على مدى الأجيال الصاعدة القادمة.

9- إن تجديد الثقافة ، أي ثقافة ، لا يمكن أن يتم إلا من داخلها ، بإعادة بناءها و ممارسة الحداثة في معطياتها و تاريخها ، و التماس وجوه من الفهم و التأويل لمسارها يسمح بربط الحاضر بالماضي في إتجاه المستقبل هناك موقفان و هما السائدان : موقف الرفض المطلق و سلاحه الإنغلاق الكلي و ما يتبع ذلك من ردود فعل سلبية محاربة .

و موقف القبول التام للعولمة وما تمارسه من إختراق ثقافي و إستتباع حضاري ، شعاره الإنفتاح على العصر و المراهنة على الحداثة .

10- إن حاجتنا إلى الدفاع عن هويتنا الثقافية بمستوياتها الثلاثة ، لا تقل عن حاجتنا إلى إكتساب الأسس و الأدوات التي لا بد منها لدخول عصر العلم و الثقافة و في مقدمتها العقلانية الديمقراطية و الوسيلة الأساسية لتحقيق ذلك ، هي الإعتماد على الإمكانيات اللامحدودة التي توفرها العولمة نفسها ، أي الجوانب الإيجابية منها ، لأن نجاح أي بلد في طريق النمو ، لا يتم إلا بمدى عمق التحديث و العصرنة و الإنخراط الواعي بتطور وسائل الإعلام و تكنولوجيا و سائل الإتصال و أثرها على حياة الأفراد و المجتمعات.

أما الدكتور "**برهان غليون**" [1]فقد ركز محور إهتمامه حول ظاهرة العولمة إنطلاقا من أبعادها الثقافية و القيمية، و إنعكاسات ذلك على الواقع الإجتماعي و الإقتصادي للمجتمعات العربية .

و يرى " غليون " أنه لا يزال موضوع " العولمة " من الموضوعات الرئيسية التي تثير نقاشا واسعا في البلاد العربية و في العالم على حد سواء ، فقد إرتبط ذكرها بالمستقبل ، و صار التفكير فيها تفكيرا في المستقبل القريب في الوقت نفسه ، لكن إذا كانت العولمة قد إرتبطت في الطور الأول من ظهورها بعالم الإقتصاد و عالم المال بشكل خاص ، فإن الميل يزداد اليوم في الأوساط الدولية المعنية إلى طرح قضية العولمة في عالم الثقافة .

و من يتبع النقاش الدائر في العالم العربي و العالم أجمع حول هذه المسألة الكبيرة يكتشف أن التساؤلات التي تحيط بها يمكن أن تتلخص في أربعة أسئلة هي:

أ/ هل العولمة حركة موضوعية ، و بالتالي حتمية لا خيار لنا فيها ، أم هي سياسة ذاتية من الممكن تجنبها و العمل كما لو لم تكن موجودة ، بل مقاومتها

[1])- برهان فليون : ثقافة العولمة ، دار الفكر العربي ، دمشق سورية ط 2 ، سنة 2000 ص 11-58.

للحفاظ على إستقلالنا و حريتنا وصلاح سياساتنا ؟ .

ب/هل تعني الهيمنة ؟ أو هل هي مرتبطة بهيمنة بعض الدول الأخرى ، أم هي دينامية جديدة تتيح الخروج من الهيمنة ، و تقدم فرصا أكبر لتحرر المجتمعات البشرية ، قويها وضعيفها و تفتح الباب أكبر لتحرر المجتمعات البشرية ، قويها و ضعيفها ، و فتح الباب أمام إنعتاق الشعوب النامية و الفقيرة التي عانت من أثار الإستعمار و الحماية الأجنبية ؟ مطلق أي هل هي ذات أثار إيجابية على الرغم مما يمكن أن يشوبها ، أم هي سلب مطلق كسر إرادتنا ، و إكتساح إقتصاداتنا ، و تفكيك مجتمعاتنا و محو ثقافاتنا ؟ .

ج.هل تعني العولمة الأمركة الإقتصادية و الثقافية ، الذي تحتاجه الو.م.أ لتكرس و تحقق إستقرار هيمنتها العالمية ، أمأن الإنفتاح المتبادل للفضاءات الإقتصادية و الثقافية و الإعلامية يساعد بالعكس على تطوير و تعميق التعددية الحضارية و الثقافية و السياسية ؟.

د.هل لدى مجتمعاتنا الضعيفة الطاقة الكافية لمعالجة الضغوط التي تحدثها العولمة ، و إيجاد الحلول الكفيلة بتجنينا مخاطرها ، و ما هي شروط بلورة إستراتيجية مجابهة أو معالجة فعالة و ناجعة بديلة ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات يحلل " برهان غليون " مفهوم العولمة بأنه يتجاوز العلاقة بين المركز و المحيط و ما تدفع إليه من ترابط في الأحداث التاريخية و التكوينات الإقتصادية الإجتماعية ، و آليات تحقق هذا الترابط ، إنها تتجسد في نشوء شبكات إتصال عالمية فعلا تربط جميع الإقتصادات و المجتمعات و تخضعها لحركة واحدة.

و يتجلى الإرتباط بين الأطراف العالمية المختلفة هو إندماج منظومات ثلاث رئيسية في حياتنا الإجتماعية و الدولية الراهنة و هي :

- ✓ المنظومة المالية ، فقد أصبحنا نعيش في إطار سوق واحدة لرأس المال.
- ✓ المنظومة الإعلامية و الإتصالية ، و أصبح جميع سكان العالم مرتبطة بجمهور معولم عبر القنوات الفضائية التي تشكلها شبكة من الأقمار الصناعية .
- ✓ المنظومة المعلوماتنية التي تجسدها بشكل واضح شبكة معلومات إنترنت فيشارك فيها الأفراد من دون قيود سياسية أو خصوصيات ثقافية .

إن المضمون الرئيسي للعولمة هو أن المجتمعات البشرية التي كانت تعيش كل واحدة في تاريخيتها الخاصة، فقد أصبحت تعيش في تاريخية واحدة و ليس في تاريخ واحد، فهي تشارك في نمط الإنتاج الموحد يتحقق على مستوى الكرة الأرضية ، و عندما نقول إن العولمة تعني خضوع البشرية التاريخية واحدة فهذا يعني أنها تجري في مكانية ثقافية و إجتماعية و سياسية موحدة أو في طريقها للتوحيد ، إذن العولمة يمكن تلخيصها في كلمتين كثافة إنتقال المعلومات وسرعتها إلى درجة أصبحنا أننا نعيش في عالم واحد موحد، أو كما وصفه " **ماك لوهان** " بالقرية الكونية الصغيرة.

لكن الحقيقة الموضوعية التي تفرزها العولمة و التطورات التاريخية والمكتسبات التقنية و العلمية ليست مستقلة عن الإنسان ، إنها تعني بالفعل شروط الفعل الإنساني ،لكنها لا تلغي هذا الفعل بإعتباره فعل إرادة و وعي ، و لذلك لا وجود للبنية الموضوعية

العولمية خارج عن وعي الإنسان بها و تأويله لمعانيها و إختياره للإمكانيات التي يمكن أن يطورها فيها ،و تلك التي يمكن أن يحد من تأثيرها .

فالمسألة الرئيسية في ميدان الدراسات الإجتماعية حسب رأيه لا تتعلق في التعارض بين الموضوعية والذاتية، بين البنية والفاعلين الإجتماعيين، وإنما بطبيعة العلاقة التي تربط بينهما، وهذه العلاقة قد تكون ديناميكية تتميز بالتفاعل والتأثير المتبادل، وتدفع بالتالي نحو الإبداع و السيطرة للذات على الموضوع والتحكم به من دون إلغائه، وقد تكون جامدة تقود إلى الخضوع الأعمى للبنية وموت الفاعل أو إنعدام دوره وأثره، بسبب عجزه عن السيطرة على واقعه الموضوعي.

فالعولمة ككل ديناميكية إجتماعية ، حركة مزدوجة تنجم عن تفاعل بين عوامل بعضها موضوعي من دون أدنى شك، لا ينبع من فعل الإرادة و الوعي وعوامل ذاتية تابعة للإدارة والوعي، سواء تعلق ذلك بوعي الجماعات أو الأفراد، فهي ثمرة التقاء التطور الموضوعي لحقل التقنية والعلوم الذي يتم بصرف النظر عن رأي أي واحد منا، وأي واحد من المراكز والمؤسسات التي تساهم في تطويره، وإرادة المجتمعات أو الجماعات والنخب التي تسيطر عليها في توظيف هذا التطور الموضوعي لضمان سيطرتها أو تحسين مواقعها أو تكريس هيمنتها وسيادتها.

إن البنية التي تفرزها العولمة هي أيضا، وبالدرجة نفسها، ثمرة العوامل الذاتية و الإختيارات الإنسانية الناجمة عن صراع المصالح الدولية والإستراتيجيات الواعية وغير الواعية ، لكن الهادفة ، التي توجه هذا الصراع لخدمة مصالحها الإجتماعية.

و ليس هناك شك في أن النتائج الإيجابية للعولمة و ما تقترحه من آفاق في مراحلها الأولى لن تظهر إلا في حجر المجتمعات المركزية التي تتحكم بأدواتها و مواردها ، و في المقابل سوف تؤدي العولمة في إطار ثورة المعلوماتية إلى الإفقار الموسع لجمهور متزايد في القارات المختلفة ، و تقود حتما إلى إنتشار البطالة و الإضطراب ، بل و الخراب في العديد من البلاد و المجتمعات ، و أنشأت محيطا واسعا من البؤس المادي و الثقافي و النفسي ، يتجاوز عدد أفراده ثلاث أضعاف المجتمعات المتحررة .

لا يكفي من أجل تبرير رفض العولمة أو الخروج منها إبراز مخاطر الهيمنة القوية التي تنطوي عليها ، بل إن مثل هذا الموقف يمنع من فهم آليات الهيمنة التي تشنها العولمة نفسها ،و يظهرها و كأنها ناجمة عن قبولنا بها أو رفضنا لها ، كما لو كان الأمر يتعلق بإعتقادات دينية ، لا سيرورات موضوعية و مادية تفرض قوانينها علينا.

إن هذا الموقف ، في الوقت الذي يعتقد فيه أنه يقاوم العولمة و يصد هيمنتها عن مجتمعه ، لا يقود في الواقع إلا التشجيع على **<u>الإستقالة السياسية</u>** ، في موضوع مواجهة تحديات العولمة و إستحقاقاتها ، و بالتالي إلى تعميق هذه الهيمنة و ترسيخها.

إن مقاومة الهيمنة التي تحملها العولمة لا تتحقق من خلال الرفض الإيديولوجي لمفهومها ،و لكن من خلال بناء الشروط التي تسمح بالتحكم بآلياتها وتقنياتها و وضع اليد على جزء من رأسمالها المادي و الأدبي و العلمي فالإستقطاب

الأساسي يكون بين طبقات إجتماعية مندمجة على إمتداد الكرة الأرضية لا بين طبقات ذات طبيعة أو صفة وطنية.

و هكذا ستكون النخب الإجتماعية في البلدان الفقيرةة أقرب من حيث نمط الحياة و الإستهلاك و القيم و الثقافات لنخب و برجوازيات المجتمعات التقنية ، من بقية أبناء المجتمع الذي تنمي إليه.

و بالمقابل ، و هذا هو العنصر الرئيسي في العولمة الراهنة ، لم تعد آليات التقسيم الإجتماعي و الطبقي ، أي توزيع المداخيل – معتمد بشكل رئيس على التدخل العنيف و المباشر في الحياة الإجتماعية للمجتمعات الأخرى ، كما كانت تفعل الإمبريالية بعد الإستعمار ، و لا من خلال إدامة الدكتاتورية و الإرهاب في البلاد النامية ، و لكن من خلال السيطرة على مراكز القرار و التوجيه ، أي من خلال القيادة و القدرة على القيادة داخل النظام الواحد نفسه ، و يرتبط التحكم بالقرار العالمي ، بتطوير المهارات التقنية و الإدارية و التسييرية و التفوق فيها ، سواء أتعلق الأمر بشبكات الإقتصاد و المال أم بالشبكات السياسية و الإجتماعية أم شبكات المعلومات و الإعلام.

و الصراع الرئيسي الذي يدور اليوم – و الذي يحدد النجاح فيه الوضع الإجتماعي للجماعات ، أي موقعها الإستراتيجي و مواردها و مركزها المعنوي – هو السيطرة على موارد و شبكات الثورة التقنية و العلمية ، و من خلالها ضمان القيادة العالمية و التحكم بالقرار الدولي ، و من وراء ذلك تأمين فرص التفوق التقني و العلمي و الإقتصادي .

ويخلص في الأخير برهان غليون، إلى أن التعامل الناجع مع العولمة يستدعي الإعتراف بقصور أنظمتنا الإجتماعية والثقافية، وإختراق الهامشية، وكسر آليات التبعية، نحو المشاركة الفعلية والفعالة في الجهود الحضارية الإنسانية.

في مقابل هذا الطرح ، نجد أن د. " **سمير أمين** " [1] يقدم طرحا مغايرا تماما لمقاربة " برهان غليون " حول ثقافة العولمة ، إذ ينطلق الثاني من التوليف بين مفهومي ثقافة العولمة و عولمة الثقافة ، و يرتكز في تحليله على النقاط الرئيسية التالية :

- ✓ إن الرأسمالية قد أنتجت بالفعل منذ نشأتها قبل خمسة قرون عالمية (أو عولمية) مرت بمراحل متتالية ، فتعمقت حتى دخلت خلال العقود الأخيرة في عصر جديد من حيث الكيف.
- ✓ أن التوسع الرأسمالي على الصعيد العالمي قد ظل خلال تاريخه الماضي – و سيظل في المستقبل المنظور – قائما على تناقض متصاعد بين مراكزه و أطرافه ، أي ظل يتسم بطابع إستعماري تجلى في إستقطاب متواصل و متزايد .
- ✓ أن عالمية الرأسمالية قد رتبت بدورها ثقافة سائدة عالميا ، ذات طابع

[1])- د.سمير أمين : ثقافة العولمة و عولمة الثقافة ، دار الفكر دمشق ، سورية ط 2 سنة 2000 ، ص61-108.

رسمالي ، و ليس (غربيا) أطلق عليها إسم (ثقافة العولمة) ، بحيث إن الخصوصيات المحلية أعيد تكونيها فأصبحت لا معنى لها إلا من خلال فهم علاقتها بهذه الثقافة المعولمة الحاكمة .

- ✓ أن الإستقطاب الحاكم في أمور الحياة الإقتصادية و السياسية للأمم هو المصدر الحقيق للقلق الذي تعاني منه شعوب الأطراف في النظام في المجال الثقافي و الحضاري ، و بما أن العولمة الإقتصادية و السياسية هي عولمة مبتورة (بمعنى أنها لم تنتج تجانسا على هذه الأصعدة) ، فإن ثقافة العولمة هي بدورها مبتورة الطابع ، قائمة على تناقض داخلي ، الأمر الذي يرتب القلق و الإضطراب المعنيين هنا.
- ✓ أن الرأسمالية لا تمثل نهاية التاريخ ، و لا بد من إحلال نظام آخر محلها ، أكثر تقدما يتيح تجاوز حدودها التاريخية ، ألا و هو ذلك الإستقطاب المحيث لإنتشارها على صعيد عالمي ، و لن يتحقق هذا التجاوز من خلال (عودة إلى الماضي) السابق على العولمة الرأسمالية ، بل من خلال تطوير العولمة نفسها.
- ✓ أن إقامة عولمة بديلة تفترض أيضا في المجال الثقافي إنتاج ثقافة عالمية بديلة أطلق عليها إسم (عولمة الثاقفة) بحيث إن الخصوصية ستجد مكانا جديدا في هذه المنظومة الكلية ، علما بأن الخصوصية الموجهة نحو المستقبل المقصودة هنا تختلف من حيث الجوهر عن الخصوصية الموروثة من الماضي .

و يقول " سمير أمين " أن الإيديولوجيا السائدة تقوم على مقولة مفادها أن هناك تلاقيا يكاد يكون تلقائيا بين النتائج المترتبة على ما يسمى فعل آليات السوق من جانب، و بين ميول الناس المعبرة من خلال ممارسات الديمقراطية السياسية من الجانب الأخر ، و من الواضح أن هذه النظرة المجتمعية لا تتجاوز حدود المقولة التي مفادها أن المجتمع عبارة عن تجميع أفراد و لا غير ، و هي نظرة تتجاهل أهم الوقائع الإجتماعية مثل : الطبقات و الأمم و بعد هذا العرض يخلص " سمير أمين " إلى إستنتاجات حول عولمة الثقافة ، و يجملها في النقاط التالية :

- ✓ ليست الرأسمالية بإعتبارها نظام تنمية ، نمطا يمكن أن يتم تقديره في مواجهة نظام تنمية آخر مثل الإشتراكية ، فالتميز الحاسم بين واقع ما تنتجه الرأسمالية، و هو التوسع الرأسمالي، و بين التنمية أمر ضروري، إذ أن لكل من المفهومين وصفا معرفيا خاصا.

فمفهوم التوسع الرأسمالي يشير إلى واقع تاريخي حدث و يحدث ، فيمكن أن يكون موضع دراسة تحليلية علمية ، أما مفهوم التنمية فهو مفهوم ذو طابع أيديولوجي يستحيل تجاهله ، فالتنمية تفترض مشروعا مجتمعيا و بالتالي تحديد معايير قياس الإنجازات على ضوئه .

إن الخلط بين المفهومين ، المفهوم الذي يخص الواقع المعاش و المفهوم الذي يشير إلى المرجو ، هو مصدر الإلتباس في معظم النقد الموجه للسيلسات المتبعة ، و كذلك فإن الخلط بين إقتصاديات السوق و إقتصاديات رأس المال ، من شأنه أن يضعف النقد ، فالسوق مفهوم يفترض في حد ذاته المنافسة ، بينما رأس

المال هو واقع قائم على الإحتكار (أي عكس المنافسة) من قبل هؤلاء الذين ينفردون في ملكية المشروعات ، و بالتالي فإن الفصل بين الدولة و الرأسمالية هو دائما فصل إصطناعي ، فالمنهج المطروح لا يقوم على فكرة الحتمية بخصوص قوانين التاريخ.

- ✓ ليست ظاهرة العولمة حديثة في تاريخ الرأسمالية ، بيد أنها دخلت بالفعل في مرحلة جديدة من تطورها و تعمقها خلال العقدين الأخرين و لا تخص ظاهرة العولمة و تعمقها التبادل التجاري فقط ، بل فقد أخذت النظم التجارية المتمركزة على الذات حتى تاريخ قريب ، في التفكك لصالح إعادة تكوين منظومة إنتاجية مندمجة عالميا، كذلك أخذ تقسيم العمل بين المراكز و الأطراف في التغير من حيث الكيف ، كناتج تصنيع العالم الثالث و إختراقه الأسواق العالمية .

و لا ريب أن العولمة الجديدة أدت إلى تآكل قدرة الدولة الوطنية على إدارة الإقتصاد المحلي ، إلا أن العولمة في حد ذاتها لم تلغ وجود الدولة ، فهي نظام كلي لا فصل فيه بين الإقتصاد و السياسة ، أي وجود الدولة .

إن معظم ظواهر عصرنا الراهن ، من تعدد و تشتت الحركات الإجتماعية و إعتمادها على تغييرات إيديولوجية تكرس الحنين إلى الماضي ، تتجلى في البحث عن الهوية المفقودة ، من خلال خطابات السلفية الدينية ، أو الإنغلاق الإثني، هي تجليات لا تعد و كونها مظاهر للأزمة و ليست إجابات فعالة للتحدي.

لذا يرى " سمير أمين " أن القطيعة الفلسفية التي نحن بصددها هنا ، أي تجاوز هذا النوع من الإستيلاب – هي بدورها نتائج تحول كيفي تم على أرضية الواقع الإجتماعي الذي صار رأسماليا ، فتجاوز هذا الإستيلاب الميتافيزيقي لا يعني إلغاءه ، لأن للإنسان بعدا أنتروبولوجيا يتعدى التاريخ و يجعله حيوانا ميتافيزيقيا.

فالحداثة في واقع الأمر لم تصل بعد إلى نهاية مسيرتها ، و لن تكون نهاية لهذه المسيرة، لأن الحداثة هي إنقلاب أيديولوجي و فكري جوهري ، حدث عندما أعتبر المجتمع نفسه مسؤولا عن مصيره ، عندما أعلن الإنسان أنه صانع تاريخه ، علما بأن جميع الإيديولوجيات القديمة السابقة للحداثة في الشرق و الغرب ، قد قامت على مبدأ آخر ، ألا و هو ثمة قوى ميتا إجتماعية (فوق إجتماعية) تحكم مصير المجتمع كما تحكم الكون .

فمن الواضح إذن أن الحداثة بهذا المعنى لا نهاية لها ، و بالتالي فإن نبذها معناه التنازل عن العمل المسؤول في سبيل صنع التاريخ ، كما أن الدعوة بالأصالة لا تعني في هذه الظروف عدا محاولة إيقاف سير التاريخ عند مرحلته السابقة على الرأسمالية و نشأة الحداثة ، و هو هدف طوباوي يتعذر تحقيقه.

و في سبيل مواجهة هذا الطرح المزور العقيم الذي يؤدي إلى مأزق تاريخي، ليس ثمة بديل صحيح عدا العمل في سبيل تطوير الحداثة ، لا إنكارها وتلوينها، فالشعوب التي لا تشارك في تطوير الحداثة تتخلف بالضرورة حتى تهمش، فمن يختار أن يخرج عن التاريخ لم يمنع الآخرين من التقدم في مسيرته.

و على غرار الأطروحات السابقة التي تنادت ظاهرة العولمة ثقافيا نجد أطروحة **د." صادق جلال العظم"**[1] الذي أراد التوليف بين مقارنة الإقتصاد السياسي الماركسي و مقاربات علماء الإجتماع.

إذ أنه أنطلق في دراسته الموضوع العولمة من طرح التساؤلات التالية :

- ✓ هل نشهد تبلور ثقافة عالمية حقيقية جديدة تتجاوز التراثات الثقافية المحلية و الوطنية و القومية التي لا تعد و لا تحصى ؟
- ✓ وهل نشهد في الوقت الراهن تشكل نخبة ثقافية عولمية عابرة للقوميات و الثقافات والقارات و اللغات و الدول ؟
- ✓ هل نحن أمام عملية تشكل ثقافي ما على غرار ما يقال اليوم عن عملية تشكل نخبة مالية عولمية متواصلة فيما بينها ؟.

و يعتقد د. جلال العظم أن الأجوبة عن هذه التساؤلات كلها مرهون بظاهرة العولمة وبفهمنا لحركة نموها و إتساعها و ميولها و تناقضاتها و تواتراتها وتأثيراتها.

إن العولمة تترافق مع ما يسمونه الإقتصاد الناعم و نقل المعطيات شبه المادية التي هي علامات و إشارات مسجلة على ألواح إلكترونية ، و هي ظاهرة جديدة على مسرح التاريخ ، لأنها حدث كوني له بعده الوجودي ، تفضى إلى عولمة الأنا بما هي حامل للدلالة و مولد للمعنى و منتج للثقافة و المعرفة.

و يتنقد د. جلال العظم ان المنظرين العرب و غيرهم أيضا ، على إختزال ظاهرة العولمة إلى أشياء مثل : تكنولوجيا الإتصالات و ثورة المعلومات و مجتمع الثقافة و المعرفة ، و عالم الشركات المتعددة الجنسيات ، و قوانين مرجعية السوق ...إلخ،تنطوي هذه الأطروحات على :

أولا: ميكانيكية تقنوية فجة كانت تتهم بها عادة الماركسية و التفسيرات الماركسية عموما.

ثانيا :تنطوي على إقتصادوية بدائية مبتذلة تحول الدول و الأنظمة القائمة اليوم في العالم أجمع إلى ما ليس أكثر من اللجان التنفيذية المحلية للسوق الدولية أو العولمية أو لشركاتها العملاقة.

ثالثا: تنطوي على إرتداد ضمني أحيانا و صريح أحيانا أخرى ، إلى الأطروحات القديمة الجديدة التي نادت بها مدرسة نهاية الإيديولوجيا ، و المجتمع ما بعد الصناعي والمجتمع الإلكتروني و مجتمع الإستهلاك الجماهيري، بالإضافة إلى دعاوي نهاية التاريخ و نهاية الحداثة و نهاية السياسة و كل هذه الأوصاف أنتجتها مجتمعات المركز ، وخاصة مدرسة المابعديت الأمريكية الشهيرة.

و تعني العولمة عند د.جلال العظم تحولا في نمط إستغلال المركز للأطراف، بإتجاه الإستغلال بمعناه الرأسمالي الكلاسيكي، حيث لا ينهب نظام العولمة الفائض الإقتصادي للأطراف عبر التبادل التجاري غير المتكافئ فقط ، بل تنتج فائض قيمة محلي فيها لينقله بعد ذلك إلى حيث يشاء عبر آلياته وميكانزماته المعقدة، بعبارة

[1])- د. صادق جلال العظم ، ما العولمة ؟ دار الفكر دمشق ، سورية ط2 سنة 2000 ، ص 65-209.

أخرى لا يكتفي نظام العولمة بالحصول على مواد خام و طاقة رخيصة من الأطراف على الطريقة القديمة ، بل يحصل ايضا على مصادر جديدة ورخيصة لقوة العمل، مدعومة بجيش العمل الإحتياطي المتوفر والمتشكل عولميا.

من هنا الإشكالية الكبيرة في بلدان المركز من أن العولمة تخلق البطالة في بلدان إعتادت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على العمالة شبه الكاملة و مما يزيد مشكلة حدة أن البطالة ترتفع في القطاعات الصناعية والإنتاجية الآن في الأطراف، إذ لا تفسر الأتمتة التوسع في البطالة الصناعية في المركز إلا بصورة جزئية، ومن هنا أيضا مقدرة الشركات المعنية على نقل وحداتها الإنتاجية على الدوام إلى المناطق الطرفية الأدنى كلفة و الأكثر طواعية، حكومات ومؤسسات و يدا عاملة، وعلى تصريف بضائعها المنتجة هناك في الأسواق الأكثر ثراء وأعلاها غلاءا وربحا.

و إذا كان التقسيم المتعارف عليه تقليديا يصنف الصناعات إلى : صناعات كثيفة رأس المال و صناعات كثيفة العمالة ، فلا بد من صنف جديد يضم الصناعات كثيفة المعارف ، مثلا : المعلوماتية و تكنولوجيا الإتصال .

و في ظل العولمة نجد تكثيف عمليات نقل الإنتاج الرأسمالي و ملحقاته و خدماته إلى الأطراف و تسريع حركاته قد كثف بدوره عمليات تحرك قوة العمل هناك وزاد من سرعات تنقلها بمعدلات كبيرة و تأخذ هذه الحركية شكل الهجرات العمالية الداخلية و الخارجية ، العلنية منها و السرية ، القانونية و غير القانونية ، الشرعية و غير الشرعية ، التي تزداد كثافة و سرعة و عمقا بإتجاه البلدان و المناطق و الأقاليم التي يتموضع فيها الإستثمار الأجنبي أو ينتقل إليها : مثلا في الصين يوجد حوالي 80 مليونا مهاجرا داخليا ، و في ماليزيا و غيرها من النمو الأسيوية الأخرى تعتمد قطاعات إقتصادية بكاملها على قوة العمل المهاجرة من الجوار ، للقيام بالأعال الشاقة و المتعبة و بعبارة أخرى ، أخذ الرأسمال العولمي ينتج لنفسه سوقا عالمية و عولمية للعالم الثالث من عوامل الإنتاج (أي قوة العمل) تتضمن بالديناميكية المطلوبة و المرونة الكافية و سرعة الحركة و التنقل اللازمة و بمستويات الأجور الملائمة ، و بجيش إحتياطي عمالي يغطي سطح الكرة الأرضية بأكمله ، أضف على ذلك أن هؤلاء العمال ينفقون قسما كبيرا من الأجور التي يتقاضونها من الشركات متعدية الجنسيات على شراء السلع و الخدمات التي تنتجها هذه الشركات ذاتها ، أي تضمن الشركات إياها قوة عمل رخيصة ، من جهة ، و مستهلك و في ينفق دخله الأعلى نسبيا على بضائعها هي من جهة ثانية.

فالعولمة وفقا لهذا الطرح هي إذن : وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن العشرين ، إلى نقطة الإنتقال من عالمية دائرة التبادل و التوزيع و التجارة و التداول ، إلى عالمية دائرة الإنتاج و إعادة الإنتاج ذاتها أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج و الرأسمال الإنتاجي و قوى الإنتاج الرأسمالية ، و بالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا ، و نشرها في كل مكان مناسب و ملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي و دولة ، فالعولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح

النمط و مظاهره قد تمت .

و كما هو معرف أنه في ظل الإمبريالية الكلاسيكية نجحت مجتمعات المركز الرأسمالي و دوله في إسترضاء الطبقات العاملة فيها عن طريق مجموعة واسعة من الإصلاحات و التسريعات المتتابعة التي ضمنت تحسينا جديا في أجور العمال الحقيقية ، و في ضمان حد أدنى من حقوقهم المعاشية و الإجتماعية و السياسية و التنظيمية ، مما أدى إلى تراجع تدريجي ملحوظ في حدة العداء بين رأس المال و العمل في تلك المجتمعات و الدول ، و معروف كذلك أن النضالات العمالية التاريخية التي كان لها الفضل الكبير في تحقيق تلك المكاسب كلها و تثبيتها و تعميقها ، قد تمت بأكملها ضمن إطار الدولة القومية المركزية و على أساس صراع تفاوضي غير تناحري بين ثلاثة مراكز قوة أساسية و هي : الرأسمال من جهة أولى ، و التنظيمات و النقابات و الإتحادات العالمية من جهة ثانية ، و الدولة نفسها من جهة ثالثة لكن من الملاحظ الآن أيضا أن " نشوء سوق قوة العمل العولمي " أخذ ينعكس سلبا على الطبقات العمالية في بلدان المركز و على إمتيازاتها و مستوى أجورها و شروط عملها و حقوقها المكتسبة جميعا.

ففي ظل العولمة الحاصلة على النحو الذي رأينا لم يعد مستوى أجور العمال في الولايات المتحدة الأميريكية مثلا ، يتحدد وفقا لشروط سوق العمل الوطنية المحلية ،و على أساس مفاوضات تعكس موازين القوة بين الإتحادات و النقابات العمالية الأمريكية ، من جهة ، و بين الشركات الرأسمالية الأمريكية من جهة ثانية ، كما كانت الحال سابقا ، بل أصبحت الأجور تتأثر سلبا و إلى حد كبير و متزايد ، أو لا بوضع الإستثمارات المباشرة الأجنبية التي تقوم بها الشركات المذكورة في الأطراف و ثانيا ، بالتنافس مع عمال العالم الثاني و الثالث على سد حاجة تلك الشركات من قوة العمل المطلوبة.

في الواقع ، إن التنافس العمالي القائم حاليا في سوق قوة العمل العولمي يخدم الشركات المتعددة الجنسيات ، و يخدم إستثماراتها المباشرة في كل مكان ، بخلق تيار ضاغط بإتجاه خفظ الأجور الحقيقية في دول المركز و الأطراف معا.

يضاف إلى ذلك أن التنافس الحاد القائم هو الأخر بين دول العالم الطرفي على إجتداب أكبر مقدار ممكن من الإستثمارات المباشرة إلى أرضيها ، يعني تقديم شروط إستثمار تفضيلية فائقة في سهولتها و تسهيلاتها للشركات المذكورة ، علما أن التفضيل و التساهل و التسهيل تعني هنا ، من جملة ما تعنيه ، ضغط ثمن قوة العمل إلى أدنى حد ممكن ، أو إلى الحد الذي يقدر عليه جهاز القمع التابع للسلطات الحاكمة في الدول المعنية .

و قد علقت مجلة الإيكونوميست [1] على هذه المسألة بالعبارات التالية : " و يتوقع البعض أن تؤدي المنافسة الآتية من البلدان النامية و ذات الأجور المنخفضة إلى تدمير فرص العمل في إقتصاد البلدان الثرية و إلى خفض الأجور فيها ، فسينشأ

[1])-The Economsite , October 18 and November 22nd 1997.

سباق نحو الأسفل عندها (أي الدول الثرية) نتيجة قيامها بخفض الأجور و الضرائب و التقديمات الإجتماعية ، بالإضافة إلى رفع الضوابط الموضوعية لحماية البيئة الطبيعية بغرض تحقيق موقع تنافسي أفضل لنفسها ... فالشركات التي ما تزال منشآتها موجودة في بلد واحد فقط لا خيار لها سوى الإنصياع لقوانين ذلك البلد و لمعاييره الإجتماعية.

في حين بإستطاعة الشركة متعددة الجنسيات أن تنقل عملية الإنتاج إلى بلد آخر.

فإذا وجدت الشركة الثانية أن أحكام سلامة العمال صارمة أكثر مما ينبغي في أمريكا ، بإمكانها أن تنقل مصنعها إلى المكسيك ، كما بإستطاعتها أيضا خفض الضرائب المترتبة عليها عبر إستخدام آليات التسعير الداخلي من أجل تحويل ارباحها من بلد يفرض ضرائب عالية على الأرباح إلى بلد آخر لا يفعل ذلك.

فهناك ميل على تعاظم البطالة بكل اشكالها و أنواعها ، لأن مقدرة علاقات الإنتاج الرأسمالية الطرفية على إستيعاب قوة العمل في ظل العولمة أقل بكثير من أعداد الناس الذين يتركون و يغادرون اشكال الإنتاج قبل الرأسمالية و غير الرأسمالية او الموازية و المحاذية للأشكال الرأسمالية.

و حول مستقبل العمال في عصر العولمة ، فيتوقع زوال البروليتاريا الصناعية في الدول التي سيسود فيها الإقتصاد المعولم دون أن يتأثر الإنتاج العالمي كما و كيفا ، و بإمكان الإقتصاد المندمج عولميا أن يؤدي إلى تقسيم عمل بين بلدان العالم ، يسمح لبلدان الأجور المنخفضة بالتخصص في الأعمال ذات الكثافة العالية في اليد العاملة، في الوقت الذي تقوم فيه بلدان الأجور المرتفعة بإستخدام العمال بأساليب أكثر إنتاجية ، و في ظل العولمة يمكن كذلك ، نقل رأس المال إلى أي بلد يقدم أفضل فرص للإستثمار المنتج بدلا من أن يبقى حبيس موطنه يمول مشاريع ضعيفة المردود.

إنه لوهم خطير لإعتقاد بأن الدائرة الإقتصادية المالية قابلة إذ لا وجود لإقتصاد سليم بلا دولة قوية ، و بلا حكم ، و بلا تماسك إجتماعي و بلا حماية إجتماعية.

<u>خلاصة :</u>

بعد عرضنا لأهم الدراسات و الأطروحات الغربية و العربية حول ظاهرة العولمة ، فاننا نستخلص منها الإستنتاجات التالية :

- ✓ حداثة الدراسات حول موضوع العولمة ، إذ بدأت تطرح على شكل مقالات لمفكرين غربيين في مجالات و صحف عالمية مشهورة ثم أخذت تسرق الحدث الإعلامي في العالم ، و منها بدأت وسائل الإعلام و الإتصال في تقليد أوسمة النجومية لأنبياء العولمة الجدد ، على غرار " فراسيس فوكوياما " و " صموئيل هينتغتون " و " بيل غيتس " و غيرهم .
- ✓ كثافة الإدبيات و النشريات حول ظاهرة العولمة ، إذ أصبح من الصعب التحكم فيها و حصرها ، نظرا لغزارة تدفق المعلومات و المؤلفات و تواتر أسماء المؤلفين و المفكرين مما يولد حرجا في محاولة الإحاطة بكل ما يكتب و ينشر عن هذا الموضوع.

- ✓ تضارب الأطروحات و تناقضها في بعض الأحيان ، مع العلم و أن كل مفكر او منظر ينحدر من أصول جغرافية و ثقافية تختلف من حيث الخصوصية الإجتماعية و الحضارية ، في مقابل أنهم يرفعون شعارات إيديولوجية جديدة و لكنها فضفاضة ، تتسم بالسطحية و الوثوقية المبالغ فيها ، على غرار بعض المفاهيم ، نهاية التاريخ و الرجل الآخير ، صدام الحضارات نهاية الأرض – عالم بلا حدود ... إلخ ، فهل هي فعلا مصطلحات علمية جديدة ؟ أم أنها لا ترقى أن تكون سوى صناعة إعلامية لترويج ثقافة العولمة و تهيئة النفوس لإستقبالها قبل ان تفرض بالقوة ؟.
- ✓ و أمام هذه الملاحظات و الإنتقادات لظاهرة العولمة كما رسمها لنا منظروها في فضاءها ، نجد أن النخب الفكرية العربية لم تخرج عن هذا السياق ، إذ تشترك منذ فترة ليست بالقصيرة في إعادة إنتاج الخطابات الحداثية التي ينتجها الفكر الغربي ، و تدخل في جدلية التقليد و القطيعة و صراع الأصالة و الحداثة ، و كأن واقع المجتمعات العربية ليس له سوى الإهتمام بمثل هذه المناقشات الطوباوية البعيدة فعلا عن جوهر الأزمة الثقافية و خصوصية الواقع العربي فمتى نصبح قادرين على إنتاج منظومتنا الفكرية ؟ بعيدا عن التأثيرات الخارجية التي تتناقض و هويتنا الحضارية.